دور التنمية الاقتصادية المستدامة فى مواجهة ظاهرة البطالة "المشروعات الصغيره والمتناهية الصغر نموذجاً"

الباحثة:لطيفة صلاح عبد الهادى على
باحثة دكتوراة – جامعة الفيوم – جمهورية مصر العربية

المقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة فى محور التنمية حيث تشكل العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة.

كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات ،و انخفاض نسبة المخاطرة فيه، و تساهم هذه المشروعات في تحسين الإنتاج وزيادة الدخل.

وقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشأت الصغيرة توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات.

ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في مصر متردي ومعدلات النمو منخفضة،على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لم يتم الاستفادة المثلى من مساهمة تلك المشروعات فى خلق فرص العمل وزيادة الانتاج،حيث أنه فى ظل تزايد المنافسة التى تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية سواء فى الأسواق المحلية أو أسواق التصدير فأن تلك المشروعات يتعين عليها تحسين جودة المنتج ،وعلى الجانب الأخر تلاحظ أن الدول المتقدمة تحقق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية من خلال تبني وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر، بل وتحقيق رفاهية اقتصادية في بعض الدول.

وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،حيث تختلف من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة.

فقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملا، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة.

أهمية ومميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى مكافحة البطالة بمصر.

لاتقتصر هذه المشروعات على كونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للدخل وفرص العمل بل انها تعمل على زيادة الناتج القومى الاجمالى

تبرز أهمية هذه المشاريع فى التنمية الاجتماعية من خلال:

-خفض معدلات الفقر والبطالة.

-تزيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حدة المنافسة فى السوق المحلى،وتحد من قدراتها على التحكم فى الأسعار،من خلال طرح منتجات بأسعار معقولة.

-تعمل المشاريع الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والصناعية،التى يؤدى عدم إستغلالها إلى تلوث البيئة مثل المشاريع التى تستخدم مخلفات الورق والكرتون والبلاستيك والزجاج والمعادن، مما يؤدى إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.

- سهولة التكيف والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق.

- توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.

- استغلال مدخرات المواطنين والأستفادة منها فى الميادين الاستثمارية المختلفة،بدلا من تبذير هذه المدخرات فى الاستهلاك، أو تخزينها فى البيوت.

- تتميز هذه المشاريع الصغيرة بإمكانية إقامتها فى الأماكن التى تفتقر إلى البنية التحتية الجيدة،الأمر الذى يساعد على انتشارها فى المناطق الريفية والعمرانية الجديدة ،مما يساعد على خدمة الأسواق المحدودة.

الجهات المعنية بالإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.
١-وزارة الشئون الإجتماعية :تهتم من خلال مشروع الأسر المنتجة وغيره من المشروعات بدعم المشروعات الأسرية متناهية الصغر والتى يطلق عليها"المشروعات المعيشية".
٢-الصندوق الاجتماعى للتنمية:أصدر قرار رئاسى سنة ١٩٩٩ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعى للتنمية والتى توحد نظم التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعى للتنمية من قبل كافة أجهزة الدولة.
٣-الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال:تتوجه جهود الجمعيات الأهلية نحو دعم وتنمية المشروعات الصغيرة وكان عدد المنظمات غير الحكومية فى عام ٢٠٠٠حوالى ١١٨ منظمة

أهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة فى مصر.
الإهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة فى مصر.
تعتبر المشروعات الصغيرة أحد أهم المداخل المهمة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية بمصر،حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظراً لأنها قليلة رأس المال وكثيفه الأيدى العاملة،كما تلعب دوراً كبيراً فى تنمية الصادرات المصرية للخارج ويمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية المشروعات إلى ثلاث أهداف استراتيجية.

أولاً: أهداف اجتماعية.
- مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل : تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها على توفير فرص العمل حيث ان تكلفة فرصة العمل المتولدة منخفضة بما يناسب الدول النامية كما أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة،وتعمل على تحفيز التشغيل الذاتى والعمل الخاص .
- تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية:تؤدى المشروعات الصغيرة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة انتاجيتها لصالح المجتمع وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسات بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.

- توفير فرص عمل للعمالة الماهرة ونصف الماهرة:لاتساهم المشروعات الصغيرة فقط فى توفير فرص العمل المنتجة بل تتمع ايضا بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لسببين اولا:انخفاض نسبة المخاطرة ثانيا: وجود فرص أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات.

- ثانياً: أهداف اقتصادية:

- تعظيم استخدام الخامات المحلية:إن المشروعات الصغيرة هى الأكثر استعدادا لإستخدام الخامات المحلية، خاصة تلك الخامات منخفضة الجودة وذلك سيمنع هدر لمورد قومى يتمثل فى الخامات المحلية .

- تنمية الصادرات: إن تنويع تشكيلة المنتجات المصرية من خلال المشروعات الصغيرة يعمل على تنمية الصادرات من خلال توفير صناعات عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التى تصدر منتجاتها،أو التصدير المباشر لمنتجاتها.

- تنويع تشكيلة المنتجات:تعانى المنتجات والخدمات المصرية من التنوع سواء على مستوى السلع والخدمات الصناعية الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الخدمات التكنولوجية،وبذلك فإن تنويع المنتجات المصرية من خلال المشروعات الصغيرة لتلبيه متطلبات السوق المحلى أو التصدير يعتبر هدف استراتيجى شديد الأهمية.

تجارب الدول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تجربة الصين: استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً والذي يبلغ ١,٥ مليار نسمة، من خلال المشروعات الصغيرة والقروض طويلة الأجل ، لذلك تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة في وقت يوجد وكيل للتسويق و انخفض العجز وقلت نسبة البطالة وازدادت نسبة التنمية، وأعطت العالم درسا مهما وهو أن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تمتلكه الشعوب التجربة الصينية فريدة من نوعها، فالصين دولة كبيرة واستطاعت تشغيل أياديها العاملة وفق خطط ذكية وتؤكد الإحصائيات أنها تمكنت من تخليص ربع سكانها من الفقر والتخلف فعلى الرغم من امتلاكها ٧٪ فقط من الأراضي الزراعية إلا أنها استطاعت توفير الغذاء لسكانها

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام ١٩٩٧ وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة ، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام ٢٠٠٠ يتبع وزارة الشئون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد ١٠٠٪ رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي ٢٠٪، وتوزعت القروض به ما بين ٥٠٪ للتجارة، و٤٣٪ للصناعة، و٧٪ للخدمات.

وتجربة المملكة العربية السعودية تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ما نسبته ٨٨-٩٠٪ من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكه.

تجربة اندونسيا تعتبر البطالة هي مصدر القلق الأكبر في اندونيسيا حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العامل إلا أن انخفاض معدلات النمو للمشاريع الكبيرة يحول دون تمكين هذه الصناعات من استيعاب القوى العاملة المتزايدة، في الوقت الذي أصبح القطاع الزراعي أيضاً غير قادر على خلق فرص عمل كافية لذلك اتخذت اندونيسيا بعض السياسات لتطوير المنشآت الصغيرة مثل تحسين قدرة هذه المنشات في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية وبيوت التجارة و زيادة وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلي الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية.

وفي المغرب إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام ١٩٩١ الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، وتم تعيين مسئولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم، كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

تجربة اليابان تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية وهي بمثابة نموذج يمكن ان يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.

التجربة الماليزية: على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي انسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية ١٩٩٦-٢٠٠٥ التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من اجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation-MTDC التي تم إقامتها عام ١٩٩٧ من اجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل، وتمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، ثم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجية الجوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير ، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل المشروعات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص ١٥٪ من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع .

المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالى وضعف ميل الأفراد للادخار والاستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة.

-التمويل: وهي من أهم المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات،حيث أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها عدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، وتحمل البنوك تكلفة مرتفعة عند تقديم القروض نظرا لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك و انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية والائتمانى التي توضح المركز المالي للمشروع ،لذلك نظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

-التسويق: صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف ، إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاته.

- الضرائب والرسوم: تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم بسبب شمولها على الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فتزداد بالتالي التكاليف الكلية وهذا الشيء يؤثر على الأرباح ،بجانب عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المشروعات الغير ممول مشروعاتهم من الصندوق الاجتماعي للتنمية .

-العمالة الماهرة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الإمتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي.

-ضعف رغبة الشباب العاطلين عن العمل على إنشاء المشروعات: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح المشروعات الصغيرة من أهمها روح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق.

-التجـــار:عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات تلك المشروعات والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائى .

التوصيات:

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج مدى أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات التي نرى أنها تساعد في حل المشكلات التي تعترض سبل المشروعات الصغيرة.

- إجراء مسح دوري لهذه المشاريع لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع وتشخيص احتياجاتها التمويلية المختلفة.
- ابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة.
- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- تفعيل دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض بفائدة مناسبة لصغار المستثمرين.
- الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل من سوق التمويل غير الرسمي.
- إزالة عوائق السياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية.
- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات والغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب لمدة خمس سنوات .
- العمل على زيادة عدد المعارض بالمحافظات والمدن لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل تكلفة مخفضة .
- العمل على تخفيض تكلفة المنتج النهائي من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد الخام المستوردة مع تخفيض تكلفة النقل لهذه المنتجات ومساعدتها في تحسين جودة منتجاتها لتتمكن من المنافسة في الخارج .

تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الاتجاه للتصدير عن طريق:

١- منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشروعات التي تقوم بالتصدير ، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية.

٢-تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاشتراك فى المعارض بالخارج

٣- إصدار خطابات ضمان لهذه المشروعات تكون صالحة لدى مراسلي البنوك المصرية في الخارج ولتقديمها للمشترين الخارجيين.

المصادر والمراجع :
-السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، القاهرة، ص ص ٧٣ – ٧٥.
-حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.
-سماح مصطفى عبد الغنى – تفعيل دور المشروعات في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية – وزارة المالية
-فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٣٩، (١١ مايو ٢٠٠٩)، عن موقع
http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html
-ماهر حسن المحروق:المشروعات الصغيرة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،٢٠٠٦ عمان.
-محمد فتحى صقر:واقع المشروعات والصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى الاشكاليات وأفاق التنمية ،القاهرة،١٨-٢٢يناير٢٠٠٤م.
-ميساء حبيب سليمان، (٢٠٠٩)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
-البنك الأهلي المصري، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.